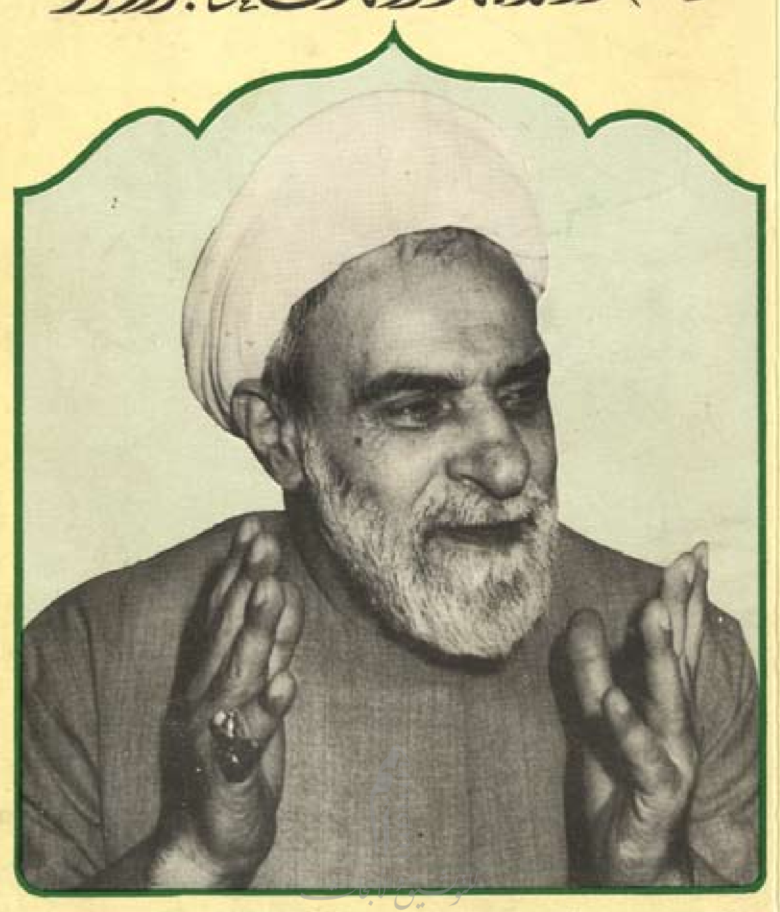
الملامح العامة للبنان في النظام الطائفي الحالي ونظام الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى



لسماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين
نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى



أمام
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

الملامح العامة للبنان في النظام الطائفي الحالي
ونظام الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى


للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

الملامح العامة للبنان في النظام الطائفي الحالي
ونظام الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى

لسماحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين
نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى



بسم الله الرحمن الرحيم



بسمه تعالى

الملامح العامة للبنان في النظام الطائفي الحالي

١ ـ لبنان . . . أي لبنان ؟

تشيع بين اللبنانيين نظرات متنوعة إلى لبنان ، وأحياناً متباينة .

أ ـ « لبنان ملجأ الأقلية المارونية في بلاد الشام . وقد فهم بعض الموارنة ذلك فهماً أثار الإلتباس الكبير والخطير الذي فجر المشكلة اللبنانية ، وما يزال في صميمها .

والإلتباس هو بين الحدود الجغرافية للجمهورية اللبنانية ، والحدود السوسيولوجية ـ السكنية للطائفة المارونية . فبدا الأمر أحياناً كثيرة أن ما هو غير ماروني ـ بشرياً وجغرافياً ـ هو غير لبناني » .

وقد أدى ذلك إلى شعور الموارنة « إنهم أولياء على

لبنان » ، وبالتـالي أدّى إلى أن تتصرف أكثـرية القيـادات المارونية الحاكمة في سياسات لبنان ، الخارجية والداخلية ، وعلاقاته ، ومصيره على هذا الأساس ، كما أدى ذلك الى التمييز الشنيع بين اللبنانيين ومناطقهم .

ب ـ « لبنان هو الجبل ـ موطن الدروز والموارنـة ـ من جهة ، و(الملحقات) : الساحل والشمـال والجنوب والبقاع ، من جهة اخرى »

كان هذا المفهوم راسباً من رواسب نـظام الجبل في القرن التاسع عشر ـ (إمارة الشهابيين/ نظام القائمقاميَّتين ونظام المتصرفية) .

وقد حدث كثيـراً أنَّ هذا المفهـوم استخدم لتعـزيز المفهوم أ ـ ولمصلحة المسيحيين عمومـاً والموارنـة خصوصـاً بعد تأسيس « لبنان الكبير » في عهد الإنتداب الفرنسي ، وترسيخ النفوذ الماروني على سائر الطوائف اللبنانية ، بدعم من الغرب عموماً ، وفرنسا بوجه خاص .

ج ـ « لبنـان لجميـع بنيـه » بـرز هـذا المفهـوم مـع الاستقلال سنة ١٩٤٣ . وكـان التعبير السيـاسي عنه هـو « الميثاق الوطني » الـذي قام عـلى أساسـه النظام الجـديد

آنـذاك ، نعني به نـظام ١٩٤٣م . وقد تمـركـزت السلطة الحقيقيـة نتيجة لهـذا النظام في أيـدي الـطائفـة المـارونيـة خصوصاً ، وفي أيـدي المسيحيين عمـوماً ، مـع ملاحـظة تحسن طفيف ـ شكـلي في الغـالب ـ لمسلمي السـاحـل / بيـروت خاصـة ـ وبقيت سـائـر الأطـراف « الملحقـات » هامشية تماماً في المشاركة السياسية وفي سياسة الإنماء .

د ـ « لبنان واحة الحـرية والـديمقراطيـة والبرلمـانية « والاقتصاد الحر » وهو ملجأ المضطهدين »

هذا المفهوم غـير مرتبط بـزمن واضح وإن كـان قد استُخـدِم عـلى نـطاق واسـع بعـد الاستقـلال . ويكـثر استخدامه في المناظرات السياسية بين المدافعـين عن نظام ١٩٤٣ والنـاقدين لـه . ويحمل هـذا المفهـوم ، في بعض الحالات ، معنىً وطنياً عـاماً ، إلاّ أنـه كثيراً مـا استخدم للدفاع عن امتيازات طائفية .

* * *

هـذه المفاهيم المختلفـة للبنـان ـ الـوطن ، تتـوزع اللبنانيين ، وقد يحمل بعضهم اكثر من مفهوم « يستعمل » المفهوم الذي يناسبه في الموقف الذي يتناسب مع مصلحته

الشخصيـة أو العائليـة أو الطائفيـة . وكثير من اللبنـانيين « ضائع » بين هذه المفاهيم كلها ، ومن ثم فهو « ضائع » أمام المشكلات والقضايا العامة والطائفية ، لأنـه لا يملك مرتكزاً يبني عليه موقفاً أو يتخذ رأياً فيسلم قيادَهُ إلى مرجعه الطائفي ، أو يخضع لمنطق القوة ، أو يواجه كل شيء بلا مبالاة . ومن هنا صعوبة ، وربما استحالـة ، تكوين رأي عام في لبنان في القضايا السيـاسية والاقتصـادية والانمـائية الكبرى .

إن هــذا التشتُّت في الفهم ، وهــذا الضيـاع ، مرتبطان بالوضع الطائفي ، والمفاعيل السياسية للمضمون الطائفي للنظام اللبناني .



٢ ـ الطوائف اللبنانية

لا تقتصر ظاهرة الطوائف على لبنان . ولكن لبنان يتميز عن غيره من المجتمعات بكثرة عدد الطوائف فيه ، حيث يبلغ عدد الطوائف المعترف بها رسمياً الآن سبعة عشر طائفة ويمكن ان تزيد . وان كانت تتفاوت فيما بينها في الحجم العددِيّ لكل منها تفاوتاً كبيراً .

ومن المفيد إيضاح الوضع الطائفي اللبناني ببعض الحقائق .

أ ـ إن الطائفة الواحدة تنتمي إلى دين واحد ، وتشترك في معتقد مذهبي واحد . ولكن المنتمين إليها لا يعتنقون مذهباً سياسياً واحداً . إنّ التيارات والايديولوجيات السياسية منتشرة في جميع الطوائف .

ب ـ كانت الصراعات ضمن الطائفة الواحدة ـ حتى

الأزمة ـ الفتنة منذ ١٩٧٥ ـ أكثر حدة وعنفاً ـ في بعض الحالات ـ من الصراعات التي تحدث بين الطوائف .

ج ـ إن الطوائف اللبنانية ليست إتنيات صافية ، بل هي من أصول عرفية متنوعة .

ولذا فإن محاولات الربط التاريخي للموارنة بالفنيقيين تارة ، وربط شعب لبنان كله بالفنيقيين تارة اخرى ، أو ربط طائفة معينة ببقعة جغرافية دون أخرى ، هي محاولات لا تستند إلى أيّ أساس تاريخي صحيح .

ولكن الحقيقة الموضوعية الراسخة الآن هي أن الطوائف اللبنانية لم تعد لها أية علاقة واقعية بأصولها العرقية . إنها تنتمي الآن الى الشعب العربي ، ومن ثم فإن الشعب اللبناني الذي يتكون من هذه الطوائف هو قسم من الشعب العربي .

ومن ثم ، فإن جميع الأدبيات السياسية التي تتحدث عن اللبنانيين باعتبارهم « أمة » ليس لها أساس صحيح ، وهي تخدم نزعة عزل لبنان عن محيطه لمصلحة النظام الطائفي ، ولمصلحة هيمنة فريق من اللبنانيين على جميع

لبنـان بواسـطة الامتيازات الـطائفية التي يضمنهـا النـظام الطائفي لهذا الفريق .

د ـ ليس في لبنان مناطق طائفية صافية ، بمعنى أن تكـون طائفة معينة محصورة في منطقة معينة ، فالموارنة في كل مناطق لبنان ، وكـذلك الشيعـة ، والسنة ، والـدروز والارثوذكس وغيرهم .

ومن هنا فليس صحيحاً تماماً أن الجنوب شيعي ، وأن بيـروت (أو طـرابلس أو صيـدا) سنّيـة ، وان الجبـل ماروني . هناك أرجحية عدديـة لبعض الطوائف في بعض المنـاطق ، منها مـا هو أصيـل ، ومنهـا مـا حـدث نتيجـة للحـروب الأهلية والغـزو الخارجي ، كـما هـو الشـأن في كسـروان أو جزين اللتـين كانتـا إسلاميتـين وغلب عليهما المسيحيـون ، او نتيجـة لسيـاسـة الـدولـة الاقتصـاديـة والاجتماعية (النزوح الريفي) .

ومن هذه الحقائق يتبـين أن أية طـائفة في لبنـان لا تشكل واقعاً عرقياً أو لغوياً أو سياسياً .

إن العقيـدة السيـاسيـة المسمـاة « التعـدديـة » التي نظرت الى الطوائف اللبنانية نظرتها الى شعوب أو مجتمعات

سياسية متبـاينة ، هي عقيـدة مصطنعـة لا تستند الى أي أساس علمي أو واقعي .

وقد وضعت هذه النـظرية لتخـدم نظريـة التقسيم والتفتيت الاسرائيلية كبديل عن مشـروع الهيمنة من قبـل طائفة واحدة معينة على كل لبنان .

إن لبنان وطن متنوع في انتـماءات مواطنيـه الدينيـة والمذهبية كسـائر بـلاد العالم . إن شعبـه ينتمي الى دينين فقط . أمـا التنوع الـطائفي داخل كـل دين فـلا يشكـل تعدّداً ، إنه تنوع في الانتماء الواحد .

إن التنوع الطائفي في لبنان ، مع ما لابسه من أفكار وأحكـام وتصـورات خـاطئـة وبـاطلة ، مقصـودة وغـير مقصودة . . إن هذا التنوع اعتبر لدى مصممي وواضعي النـظام اللبناني سنـة ١٩٤٣ ، أساسـاً لهذا النـظام ومقوم وجوده .



٣ ـ النظام اللبناني

تأسس النظام اللبناني على فكـرة « الطوائفيـة » وقد صيغ النظام اللبناني انطلاقـاً من هذه النـظرة الى الشعب اللبناني ، النظرة القاضية بـأن المجتمع السيـاسي في لبنان مكـون من مجمـوعـات بشـريـة « الـطوائف » وليس من مـواطنين وإن لبنـان كدولـة ونظام مكـون من سبعة عشر طائفة وليس من مواطنيه ، ومن هنا فإن انتماء المواطن الى الوطن وتمثيله في النظام لا يتم بشكل مباشر وإنمـا يتم من خلال طائفته .

وعـلى هـذا الأســاس وُضعت وطبقت النـظريـة المسمـاة « الديمقـراطية اللبنـانية » . وقـد عرف لبنـان مع إعـلان « الجمهوريـة اللبنـانيـة » في سنـة ١٩٢٦ النـظام الديمقراطي البرلمان الغربي ، إلّا أن تطبيق هـذا النظام في

لبنان ، انطلاقا من تلك النظرة الى الشعب اللبناني أفرغ النظام من جوهره الديمقراطي ، وأبقى له الشكل البرلماني فقط ، وبذلك غدت « الديمقراطية اللبنانية » ديمقراطية شكلية وكلامية فقط .

***

إن الأساس الدستوري لتكوين النظام الطائفي يقوم على المادة ٩٥ من الدستور اللبناني بحسب نصها الأصلي كما وضع أيام الانتداب الفرنسي ١٩٢٦ ، وكذلك بحسب التعديل الدستوري الذي وضع في ١٩٤٣/١١/٩ ، وهي تنص على ما يلي :

« بصورة مؤقتة ، والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة ، وبتشكيل الوزارة دون ان يؤول ذلك الى الإضرار بمصلحة الدولة » .

إن هذا الواقع في النظام قضى على الديمقراطية ، وخالف المبدأ الدستوري بالمساواة بين المواطنين بموجب المادة (٧) من الدستور اللبناني :

« كل اللبنانيين سواء لدى القانون ، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم » .

والمادة (١٢) :

« لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة ، لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة ، حسب الشروط التي ينص عليها القانون » .

* * *

أ ـ لقد خلق تخصيص الرئاسات الثلاث الأولى في النظام بالموارنة لرئاسة الجمهورية ، والمسلمين الشيعة لرئاسة مجلس النواب ، والمسلمين السنة لرئاسة الحكومة ، وتخصيص جملة من الوظائف الأولى القيادية بالموارنة خصوصاً والمسيحيين عموماً (الأمن العام ، الجيش ، المخابرات ، الخارجية ، القضاء ، المصرف المركزي • وعشرات المراكز القيادية الأخرى) وتوزيع الوظائف الأخرى على الطوائف بنسب متفاوتة وثابتة ، إضافة الى التمثيل النيابي الطائفي . . . كل ذلك خلق واقعاً

سياسياً أفسد الحياة الوطنية ، إذ فرض على المواطن ان يعتمد الطائفة في ممارسة أول حقوقه (الانتخاب) وسائر حقوقه الأخرى كما أدَّى ذلك الى تكوين شبكة من العلاقات السياسية باعدت بين المواطنين بدل ان تقربهم من بعضهم .

ب ـ إن التوزيع الطائفي للنواب ولمراكز السلطة العليا ولسائر وظائف الدولة خلافاً لمبدأ المساواة ، ودون اعتبار لحقائق الواقع الموضوعي ، هذا التوزيع مَيَّز بين المواطنين ، وأخلّ بقاعدة المساواة بينهم في الحقوق والواجبات .

ج ـ كما أن التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية ، وخاصة في صيغته الأخيرة ، أدى الى لجوء كثير من المرشحين للمغالاة في العصبية الطائفية ، بدل الانفتاح الوطني ، والى المساهمة في تفتيت المجتمع اللبناني بدل زيادة تلاحمه على قاعدة المواطنة .

د ـ وقد أدى هذا الواقع الطائفي الى شكل بشع من اللامساواة بين المرشحين أدى الى مزيد من الخلل والفساد في التمثيل النيابي ، إن ان القاعدة الطائفية

والمناطقية للانتخابات قضت على حقيقة التمثيل النيابي في كثير من الحالات فسمحت لمرشح نال عدداً ضئيلاً من الأصوات بتمثيل الشعب اللبناني ، في حين اعتبر فاشلاً مرشح نال عشرة أضعاف المرشح الفائز .

هـ ـ إن الإدراك العام لفقدان العدالة في هذا المجال الأساس من الحياة العامة ساهم في تفشّي الفساد والرشوة ، وأساليب التهديد في العملية الانتخابية ، وفي تعطيل الديمقراطية في منطلقها .

إن هذا الواقع أدّى الى أنّ المواطن الفرد غدا عاجزاً عن اتخاذ موقف سياسي في أي شيء يتجاوز طائفته . وليست لديه القدرة على التأثير في قبول أو رفض مرشح من طائفة اخرى خارج معادلات طائفته هو ، وهو لا يستطيع بالتأكيد ان يقبل أو يرفض موظفاً عاماً من طائفة أخرى . والفرد « المواطن » لا يستطيع أن يمارس الرقابة على سير عملية الحكم إلا من خلال نواب طائفته هو . والواقع ان هؤلاء النواب نتيجة لواقع النظام الطائفي عاجزون عن التأثير في أكثر الأحوال ، ومن ثم فإن الحكم يبقى دائماً بمنجاة من التعرض لأيّ محاولة نقدية فاعلة .

وحتى على مستوى القمة في نظام الحكم الطائفي لا يمكن انجاز أي إصلاح أو تقويم أي اعوجاج وانحراف ، فرئيس الوزراء (المسلم السني) خاضع لرئيس الجمهورية ومغلول بالتركيبات الطائفية للوزارة والإدارة ومجلس النواب ، وأي قرار يريد أن يتخذه فلا بد أن يخضع لمساومة ابتزاز ومقايضة بموقف مقابل لمصلحة رئيس الجمهورية وما يمثل ومن يمثل . وكل ما يستطيعه رئيس الوزراء هو أن يمتنع عن الحكم وبذلك يمارس تأثيراً سلبياً محدوداً جداً بحيث لا يؤثر على سير الحكم بالشكل الذي يريده له رئيس الجمهورية ، وتفرضه طبيعة النظام الطائفي ومنطقه .

ورئيس مجلس النواب (المسلم الشيعي) لا يملك شيئاً في القرار التنفيذي ولا سلطة له . وسلطته في رئاسة مجلس النواب محكومة بالتوازن الطائفي في المجلس وفي الحكومة وفي الإدارة ، مما يجعله في الغالب تابعاً لقرارات السلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية .

إن السلطة الوحيدة الفاعلة والنافذة في النظام اللبناني كله هي سلطة رئيس الجمهورية . وهذا ما نصّت

عليه المادة (١٧) من الدستور وهي كما يلي :

« تناط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفاقا لاحكام الدستور» وتلاحظ هنا كلمة « يتولاها » في التعبير عن دور رئيس الجمهورية في عملية الحكم بينما تعبر كلمة « معاونة » عن دور الوزراء . وتنص المادة (٥٣) عن كيفية تشكيل الحكومة بالشكل التالي : « رئيس الجمهورية يعيّن الوزراء ، ويسمّي منهم رئيساً ، ويقيلهم . . » .

وخُصّصت تسع مواد من الدستور (من المادة ٤٩ الى المادة ٥٧) لرئيس الجمهورية بصفته متولياً للسلطة الإجرائية . اما المادة (٦٠) فهي تنص على ما يلي :

« لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته الا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى . . . »

وإن من الانصاف أن نعترف أن منشأ الفساد في عملية الحكم لا ينحصر في روح التسلط التي تعبر عن نفسها بالممارسة في أجهزة الحكم وقيادات الدولة ، بل إن قسماً من الفساد يرجع الى طبيعة النظام الطائفي نفسه .



umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

٤ ـ مسألة الحريات

لقد عرف لبنان الحرية السياسية بمعناها الواسع وهي إحدى خصائص الشعب اللبناني ومقومات وجوده ، وقد كفلها الدستور . وقد كان الشعب اللبناني يقف دائماً بحزم دفاعاً عنها كلما كان الحكم يتجه الى الحد منها .

ولكن علينا أن نسجّل أنَّ هذه الحرية ، على مستوى الممارسة ، تعاني من شوائب :

١ ـ إن تطبيق النظام الطائفي ألغى المساواة بين المواطنين ، وأدّى الى نهج في الحكم ، في جميع العهود ، لا يعتمد على العدالة ، مما ولّد شعوراً بالدونية والهوان والظلم لدى المظلومين ، وقد ولّد هذا الشعور رغبة في رفع الظلم ، ودفع الى العمل في سبيل ذلك .

إن الحرية التي يتمتع بها المواطن تبقى ، في النظام

الطائفي القائم ، حرية نظرية وكلامية من نوع « الديمقراطية الشكلية » التي تفتقد المعنى الحقيقي للديمقراطية القائمة على مبدإ الشورى بين المواطنين . ومن ثم فهي حرية لا تنتج التطور ، ولا تمكِّن من التغيير حيث يلزم التغيير ، وهذا ما دفع بالمعارضة في لبنان دائماً إلى استخدام السلاح واعتماد العنف في التعبير عن الرأي السياسي والمطالبة بالحقوق . وقد كان هذا هو الطابع الذي ساد طيلة عهد الاستقلال في جميع الأزمات التي مرّ بها النظام . وآخرها وأطولها وأدماها هذه الأزمة التي يتخبط فيها لبنان منذ سنة ١٩٧٥ .

إن أية أزمة أو مشكلة بسبب الطبيعة الطائفية للنظام لا تُحل حلاً جذرياً ، وإنما تُجمَّد ، أو تخضع لتسوية بين الأشخاص ، وغالباً ما تكون التسوية تجميداً ، أو نصف حل يُبقي الفساد على حاله .

٢ ـ إن تطبيق النظام الطائفي ، وما نتج عنه من إلغاء للمساواة ، وتعطيل للعدالة قد عطل عمل القانون ومؤسسات الدولة ، ذلك أن هذه المؤسسات تعمل بأمرة رجال وصلوا الى مراكزهم بسلطة طائفية « وشرعية »

طائفية ، فدانوا بالنتيجة لها ، أو لغيرها من أولياء النعمة بدل ولائهم لمجموع الشعب .

ومن هنا كان على المواطن المتعامل مع هذه المؤسسات أن يتحايل أحياناً ، وربما دائماً ، للوصول إلى حقه ، أو أن يلجأ إلى « المرجع الطائفي » وأن يذل له وأن يسلم قياده إليه .

إن المواطن في حالات كثيرة جداً تستلب إرادته وحريته وكرامته في سبيل الوصول إلى حقه الذي كفله له القانون ، وكثيراً ما تستلب إرادة وحرية بلدة بكاملها بسبب ذلك لأجل الحصول على حق كفله القانون فيما يتعلق بالمرافق العامة من كهرباء وماء ، وصحة وطرق وتعليم وغير ذلك .

وهكذا يأتي النظام الطائفي بطبيعته الافتراسية الرجعية ليصادر حرية وكرامة المواطن .

لم يعد تنفيذ القوانين أمراً تلقائياً ، بل يتم بضوء أخضر يُعطى أو يحجب حسب الهوى .

لقد افقد النظام الطائفي القوانين عموميتها على الجميع ، وأدى الى تعطيلها .

٣ ـ وقد أصابت شرور النظام الطائفي مؤسسات الدولة حتى قمتها ، فرئيس الجمهورية الطائفية وهو ممثل لأحدى الطوائف ، وكثيراً ما كان يفهم قسمه الدستوري بالحفاظ على الوطن وتسليم « الأمانة » بأنه حفاظ على حقوق طائفته وامتيازاتها . وكذلك الحال في رئاسة الوزراء ومجلس النواب والمراكز القيادية الكبرى في الادارة والجيش وقوى الأمن والقضاء وحتى في المراكز الأدنى من ذلك .

إن النظام الطائفي القائم قلّما يتيح لمؤسسات القمة في الدولة ان تعمل من منطلق وطني شامل لجميع الشعب اللبناني والمناطق اللبنانية .

وإن حق الحرية الطبيعي لكل مواطن لبناني يبقى ناقصاً وشكلياً في ظل النظام الطائفي القائم . إن الحرية لا يمكن ان تكون حقيقة ومنتجة إلا في ظل دولة عادلة ، قائمة على العدالة والمساواة بين المواطنين كأفراد يتكون منهم الشعب ، وليس كأعضاء في طوائفهم ومن خلال هذه الطوائف .

إن النظام الطائفي يتنافى في جوهره مع الدولة العادلة كما يتنافى مع القانون الذي يساوي بين المواطنين .

٥ ـ العبرة والحل

إن النظام الطائفي الذي أُوجِد لحماية أبناء الطوائف « التماساً للعدل والوفاق بحسب زعم الدستور اللبناني » ، كان ويلاً على جميع اللبنانيين من جميع الطوائف ومصدر الخطر الأول عليهم وعلى الوطن بأسره ، ما عدا قلة قليلة من جميع الطوائف .

إن القوة الطائفية هي إطلاق لقوى طائفية أخرى ، وهي بالتالي وسيلة للتدمير الذاتي . إن كل انتصار طائفي هو مصدر لتألب لاحق عليه ، وحصار له ، وهو بالتالي ، انكسار لاحق .

هذه العبرة لا بد أن تدفع إلى التماس حل يقضي على أسباب الفساد ، ويحقق ضمانات الاستقامة والعدل ، وتصحيح الإنحرافات والتجاوزات .


ummam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

٦ ـ الحل الإصلاحي والحل التغييري

لقد دأبت الحركات السياسية السلمية والمسلحة في لبنان طيلة العهود الماضية على محاولات إصلاح النظام اللبناني ، مع الإبقاء على مضمونه الطائفي وخاصة في مواقع السلطة العليا (رئاسة الجمهورية « مسيحي ماروني » رئاسة مجلس الوزراء « مسلم سني » رئاسة مجلس النواب « مسلم شيعي » وسائر المراكز القيادية العليا في الإدارة والقوات المسلحة وقوى الأمن والقضاء وغير ذلك) .

وقد ثبت على مرّ السنين ، ومن خلال جميع التجارب العملية ، وعلى ضوء دراسة جميع المشاريع المطروحة ، وكذلك على ضوء دراسة جميع محاولات التوفيق بين المطالب الطائفية لهذه الطائفة وتلك في صيغة إصلاحية

للنظام ، مع المحافظة على المضمون الطائفي ، ثبت أنّ كل ذلك لا يجدي ، وأن هذا النظام غير قابل للإصلاح اطلاقا .

وثبت ان كل محاولة من المحاولات الإصلاحية تدفع بحالة الشك والتربص القائمة بين الطوائف إلى أقصى درجاتها ، وتخلق حالات شك جديدة .

وثبت أن كل محاولة تحمل في صميمها أسباب بطلانها وفسادها ، وتدفع بالمتضررين منها الى خلق المصاعب لها، أو اشتراط الموافقة عليها بالموافقة على إنشاء مؤسسات جديدة ، وأُطر تنظيمية جديدة تلغي كل أثر للإصلاح ، وقد ثَبَتَ ذلك حسّيا في جميع الأزمات التي مرّ بها النظام منذ بدء الاستقلال حتى الآن .

ويعتقد أنه إذا اعتمد النهج الاصلاحي الآن ، فلن يكون آخر المصائب والكوارث لجوء البعض إلى التآمر مع إسرائيل وأمريكا على غزو لبنان وتدميره لأجل تأمين هيمنة طائفة معينة عليه وعلى جميع شعبه .

ومن المؤكَّد أن المستقبل سيشهد ازمة دموية كالتي

نعيشها الآن منذ سنة ١٩٧٥ إذا استمر المضمون الطائفي لنظام الحكم في لبنان .

إن هذا النظام الطائفي سيؤدي بلبنان إما إلى استمرار هيمنة طائفة معينة عليه بأساليب جديدة وتركيبات جديدة لآلة السلطة ، وإما الى تقسيمه . وفي الحالين ستكون إسرائيل هي المهيمنة عليه ، وستكون هي القوة العظمى بالنسبة اليه ، وسيكون لبنان في هذه الحالة الثغرة التي تتسلل منها إلى العالم العربي .

إننا قد رفضنا النهج الإصلاحي إدراكاً منا لاستحالة إصلاح النظام اللبناني الطائفي ، لأنه غير قابل للإصلاح . إن موقفنا هذا نتيجة للتجربة والمراقبة والدراسة العميقة المخلصة .

لقد أُتيح لنا أن نشارك في بعض المحاولات الإصلاحية منذ أوائل الأزمة اللبنانية وشاركنا بقوة في محاولة رسم أفق الحد الأدنى في « إعلان الثوابت الإسلامية » وقبل ذلك وبعده حاولنا ترشيد النظام من خلال توعية قياداته العليا ، ونصحها وتحذيرها مراراً

وتكراراً بدافع من الإخلاص لله تعالى والرغبة العميقة في سلامة اللبنانيين ، جميع اللبنانيين ، وكرامتهم ، فلم يؤد شيء من ذلك إلى أي نتيجة ، وكانت خيبة الأمل تعقب كل مسعى وكل محاولة . وراقبنا دائماً كل الجهود والمحاولات الأخرى ، فثبت عندنا استحالة إصلاح هذا النظام الطائفي .

ولذلك فإننا لا نرى بدّاً من اعتماد النهج التغييري الجذري ، وذلك بالإلغاء الكامل للنظام القائم ، وإقامة نظام جديد للبنان على أساس « **الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى** » وإلغاء الدستور اللبناني ، ووضع دستور جديد للبنان على أساس النظام الجديد :

« **الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى** » .

ونؤكد هنا أننا لا نهدف من وراء هذا النظام المقترح إلى استبدال هيمنة طائفة معينة بهيمنة طائفة معينة أخرى ، كما أنه لا يهدف إلى استبدال تحالف طائفي بتحالف طائفي آخر . إن هذا أو ذاك ليس إلاّ إعادة إنتاج للنظام الطائفي القائم المرفوض . إن نظام الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى يهدف إلى الغاء الطوائفية وحقوق الطوائف

وضمانات الطوائف لمصلحة الأفراد المواطنين إلى أي طائفة انتموا .

إننا نقدّم الى جميع اللبنانيين في القسم التالي الخطوط العامة لهذا النظام الذي نرى أنّ اعتماده هو السبيل الوحيد لإنقاذ لبنان لمصلحة جميع اللبنانيين ، مع الانفتاح الكامل والاستعداد الكامل لتقبل كل بحث وحوار في هذا الشأن من أية جهة لبنانية .




للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

الخطوط العامة لنظام الـديمقراطيـة العدديـة
القائمة علىٰ مبدإ الشورىٰ




للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

الخطوط العامة لنظام الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى

أولاً : في هوية لبنان وعلاقاته :

أ ـ لبنان دولة مستقلة ، واحدة موحدة في الأرض والشعب والمؤسسات والسلطة غير قابلة للتجزئة . وحدوده هي الحدود الدولية الفعلية .

ـ وعلى هذا ، فكل تقسيم للبنان ـ على أي أساس مفترض ، وتحت أي شعار مفترض ـ هو مرفوض ومدان . و تدخل في ذلك جميع أشكال اللامركزية السياسية ، وكذلك اللامركزية الأمنية (قوى الأمن الداخلي) والمالية والإنمائية . نعم يجوز اعتماد اللامركزية الإدارية فقط ، وذلك لأجل تسهيل عمل الإدارة ، والتيسير على المواطن بما يؤدي الى تجنب السلطة البيروقراطية دون الإخلال بالوحدة .

ب ـ لبنان جمهورية ديمقراطيـة برلمـانية عـلى أساس نظام « الديمقراطية العددية القائمة على مبدأ الشورى » . وتلتزم في دستورهـا وقوانينهـا مبادىء المسـاواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين جميع مواطنيها . ويراعى في الدستور مبدأ التوازن بـين السلطات الثلاث (التشـريعية والتنفيذية والقضائية) واستقلال بعضها عن بعض .

ج ـ إن الحرية في مقابل الطغيان والاستبداد الظاهر والمقنَّع من جهة، وفي مقـابل الفـوضى والتسيُّب من جهة اخرى ، هي من القيم الأساسية للإنسـان التي لا تكتمل الشخصية الإنسانية إلّا بها ، ولا بـد أن يكفلها الـدستور لكل مواطن لبناني .

د ـ إن الشعب اللبنـاني جزء من الشعب العـربي . ولبنان دولة عـربية ذات بعـد اسلامي . تـربطه عـلاقات خـاصة مميـزة بسوريـا نتيجة للواقـع التـاريخي والجغـرافي والإنساني ، ولترابط المصير .

ـ ومن هنا فإن لبنان ليس « أمة مميزة عن محيطه » . إنه جزء من محيطه ، وهو يتحمل مسؤولية كاملة عن قضايا

محيطه ، ومحيطه يتحمل مسؤولية كاملة عنه ، وهـو يتمتع بحقوق كاملة في خيرات هذا المحيط .

هـ ـ والشعب اللبنـاني يستمد مـواهبه من التـراث الحضاري العريق لمحيطه . هذا التراث القائم أساساً على التسامح الإنساني ، والانفتاح الفكريّ ، وتشجيع العلم ، والتعاطي مع العالم بكرامة وعزة وكرم .

إن في الشعب اللبناني نزوعاً قوياً الى معاودة المساهمة مع محيطه في إغنـاء الثقافـة وتقدّم العلوم ، والتـوفيق بين احترام الطبيعة ورفاه البشر . كما أن لديه نزوعاً قويـاً إلى المساهمة في تحرير الحضارة التقنية السـائدة ممـا يشوبهـا من استغلال وتدهور روحي وقيمي ، وما تتضمنه من أخطار على مستقبل البشرية .

و ـ لبنـان عضو مؤسس وفـاعل في جـامعة الـدول العربية ، يعمل لتعزيز التضامن بين الدول العربية .

ز ـ لبنان عضو فـاعل في المجمـوعة الـدولية ملتـزم بقضايا الحرية والكـرامة والاستقـلال الوطني للشعـوب ، وقضايا الانسان عامة ، وذلك :

١ ـ ضمن منظمة الأمم المتحدة التي يجب ان يصحح وضعها ونهج عملها بحيث تتخلص من هيمنة القوى العظمى عليها .

٢ ـ وضمن منظمة حركة عدم الانحياز التي يدعم لبنان بقوة الفكرة التي تقوم عليها ، وحرية وكرامة واستقلال الشعوب التي تنطوي فيها . ويعمل لبنان على تخليص هذه المنظمة من تأثير القوى العظمى على بعض توجهاتها ، وصدّ محاولات هذه القوى تعطيل فعاليتها على الصعيد الدولي .

٣ ـ وضمن منظمة الدول الإسلامية التي يحرص لبنان فيها على العمل لتعزيز التضامن الإسلامي والعربي في جميع القضايا التي تهم العالمين العربي والإسلامي .

ثانياً : في التغيير السياسي :

١ ـ الوحدة الأساسية في النظام السياسي : الطائفة أم الفرد المواطن ؟

نعود الى التذكير بأن النظرية السياسية الأساسية التي

يقوم عليها نظام ١٩٤٣ تعتبر أن الوحدة السياسية هي (الجماعة ـ الطائفة) وعلى هذا فان لبنان مكوّن من سبعة عشر طائفة معترف بها (ويمكن ان يزيد هذا العدد حين تحصل طوائف جديدة على الاعتراف الواقعي بها) .

إن الأفراد اللبنانيين (المواطنين) متساوون داخل طوائفهم ، ولكنهم ليسوا متساوين خارج هذه الطوائف مع المواطنين من طوائف اخرى . فخارج كل طائفة ـ وعلى الصعيد العام ـ يتفاوت المواطنون بين طائفة وأخرى في حقوقهم بينما هم يتساوون في واجباتهم .

لكل طائفة ، بموجب هذا النظام ، سقف لا تتجاوزه ، وحدّ تقف عنده . والمواطن الذي ينتمي إلى طائفة يتمتع بمواطنية ناقصة نتيجة لعدم المساواة ، باستثناء المسيحي الماروني وحده فإنه يتمتع بالمواطنية الكاملة ، دون من عداه من المواطنين الذين يتمتعون بنسب متفاوتة من المواطنية الناقصة ، حسب ترتيب الطائفة التي ينتمون اليها في سلم النظام .

أ ـ لذلك ندعو إلى إلغاء هذه النظرية الباطلة الظالمة ، بإلغاء الأساس الطائفي للنظام تماماً ، ومن ثَمّ

إلغاء التمايـزات الطائفيـة والامتيازات الـطائفية في جميـع مواقع النظام ، بدءاً بـرئاسـة الجمهوريـة وانتهاءاً بـأصغر وظيفة عامة .

وعلى هذا فيجوز لكل لبنانيّ إلى أي طائفة انتمى أن يتولّى رئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة أو رئاسـة مجلس النواب ، أو أي وظيفة أخرى قيادية عليا أو عادية في جميع مؤسسات النظام .

ب ـ وهـذا يستتبـع إلغـاء المبـدأ المتميـز الشـاذ ، القـاضي بـأن لبنـان يتكـوّن من (مجمـوعـات بشـريـة ، طوائف ـ أقليات) . ويجب اعتماد المبدأ الذي يقضي بأن لبنان ـ كغيره من الأوطان والمجتمعات السياسية ـ يتكـون من أفراد هم المواطنون ، وبذلك لا تعود الوحدة السياسية هي « الجماعة ـ الطائفة » وإنما تكون الوحدة السياسية هي « الفرد ـ المواطن » وبذلك لا يكون لبنان مكوّناً من سبعة عشر طائفة ، وإنما يكون مكوناً من حـوالي أربعة مـلايين مواطن .

ج ـ إن هؤلاء الأفراد المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات بما هم لبنانيون ولا يؤثر الانتماء الديني والمذهبي

على تمتع أي مواطن بجميع الحقوق ومسؤوليته عن جميع الواجبات .

إن المقولة الرائجة التي تستخدم في الدفاع عن نظام ١٩٤٣ ، ويحاول أنصاره إعطاءه صفة العدالة عن طريق ترويجها ، وهي (العدالة والمساواة بين الطوائف) . إن هذه المقولة تعبر عن معادلة باطلة مستحيلة التطبيق . وقد أثبتت جميع التجارب استحالة تطبيقها ، منذ اختراع هذا النظام قبل حوالي نصف قرن والى يومنا هذا .

ولا يمكن تطبيق مبدأ العدالة والمساواة إلاّ على أساس اعتبار أنّ الوحدة السياسية هي الفرد المواطن .

إن الفرد (المواطن) هو الذي تُوضع له القوانين وتتأثر حياته بها . ينجح او يفشل ، يُعز أو يُهان ، يسعد او يشقى . إن هذا الفرد هو الذي يحمل هموم المستقبل ، مستقبله الشخصي ومستقبل من يحمل مسؤوليتهم من زوجة وأطفال . ان هذا الفرد هو الذي يتألم ويموت أو يعيش كالأموات ، وهو الذي يدفع الضرائب من أمواله التي يكسبها بعرق جبينه . إنه هو الذي تصيبه شرور النظام إذا فسد ويستفيد من محاسنه إذا صلح . . . ان كل

ذلك يصيب الأفراد وليس طوائفهم . إن الطوائف وأمرائها تبقى ويزدهرون ، بينما يسحق النظام الطائفي الأفراد ، أفراد هذه الطوائف .

إن مقولة حقوق الطوائف يجب ان تزول لمصحلة المقولة الصحيحة وهي مقولة (حقوق الأفراد ـ المواطنين) .



٢ ـ في السلطة التنفيذية والضمانات

الضمانات :

إن الحجة الأساسية للتمسك بالنظام الطائفي على الشكل المطبق في نظام ١٩٤٣ هي دعوى خوف المسيحيين ، وحاجتهم الى ضمانات لوجودهم المسيحي وحريتهم كمسيحيين .

ومن هنا حصر تولّي رئاسة الجمهورية في الطائفة المسيحية للمارونية ، ومنحه سلطات شبه مطلقة ، وإعطاء أغلب المراكز القيادية العليا في جميع مؤسسات الدولة الى الطائفة المارونية او سائر الطوائف المسيحية الأخرى .

لقد طرحت « مقولة الضمانات « للوجود المسيحي في لبنان ، لمواجهة قضية الأكثرية العددية للمسلمين ، وذلك لتبرير الاستمرار في السيطرة على الدولة .

ومقولة « الضمانات تطرح على أساس انه بدون هذه الامتيازات للمسيحيين اللبنانيين بوجه عام والموارنة بوجه خاص ، فان المسيحيين اللبنانيين معرضون للخطر من قبل المحيط العربي ـ الاسلامي حول لبنان .

وهذا الطرح يتضمن حكماً على المسلمين اللبنانيين بأن انتماءهم الوطني الى لبنان منقوص أو مشكوك ، وان الانتماء الحقيقي الى لبنان مقصور على المسيحيين اللبنانيين .

إن هذا الاتهام ينبع من تصورٍ للبنان يرتكز على المفهومين (أ/ب) ـ راجع : (لبنان . . أي لبنان ؟) ، ويتغذّى من العقلية الطائفية لنمظام ١٩٤٣ .

ومع أن هذا الاتهام مرفوض جملةً وتفصيلاً ، والمسلم اللبناني لا يقل مواطنة عن أي مسيحي لبناني ، إن لم يكن أشدّ تمسكاً بلبنانيته وأرضه من بعض المجموعات في بعض الطوائف المسيحية ، كما كشفت عن ذلك الأحداث منذ سنة ١٩٧٥ حتى الآن .

مع تسجيل هذه الملاحظة الأساسية ، فإن هذه

المقولة « الضمانات » تفرض مقولة مضادة ، وهي أن كل طائفة في لبنان بحاجة الى ضمانات في مقابل الطوائف الأخرى .

والمسلمون اللبنانيون ، بالتأكيد ، بحاجة الى ضمانات بعدما تبين ان الغزو الاسرائيلي للبنان في سنة ١٩٨٢ قد تم بتواطؤ مع إسرائيل وأمريكا من فئات حزبية مسيحية ، وربما من جهات عليا في الحكم ، باطلاع مسيحيين في قمة السلطة .

مع كل هذه الملاحظات على مقولة « الضمانات » فاننا نلاحظ ان التطبيق العملي لهذه المقولة تجسد في نظامٍ ١٩٤٣ بصيغةٍ للتَّسلط السياسي من قبل المسيحيين عموماً ومن قبل الطائفة المارونية بوجه خاص على كل لبنان ، وعلى جميع فئات الشعب اللبناني .

هذا مع ملاحظة ان هذه « الضمانات » لم تنصف المسيحيين في « الملحقات » الجنوب والبقاع وعكار ، بل إنها لم تنصف حتى الموارنة في هذه المناطق ، وفيهم الكثير ممن يشارك المسلمين في الحرمان .

إن هـذا الـواقـع مـرفـوض ، ولا يمكن القبـول باستمراره إطلاقاً تحت أي ستار وبأي وجه من الوجوه .

ونـحن إذ نـرفض التسـلط السيـاسي بحـجـة الضمانات ، فاننا نوافق على « مقولة الضمانات » حـرصاً منـا على مبـدأ العيش المشترك ، وعـلى إبقاء لبنـان ملتقى للمسيحية والإسلام ، ومركزاً لحوار الحضارات . حـرصاً منا على ان نثبت للمواطنين المسيحيين اللبنانيين ان مشروع « **الديمقراطية العددية القائمـة على مبـدأ الشورى** » ليس ضد المسيحيين اللبنانيين ، وإنمـا هو لمصلحـة لبنان كله ، ولمصلحة جميع الشعب اللبناني بمسلميه ومسيحييه .

إننا نوافق على مقولة « الضمانات للوجود المسيحي في لبنان » ، ولذا فاننا نوافق على اعطاء الوجـود المسيحي في لبنان كل الضمانات الـلازمة عـلى غير قـاعدة التسلط السيـاسي الموجـود فعلاً ، او أي صيغـة أخرى من صيـغ التسلط السياسي .

ويمكن توثيق هذه الضمانات عن طريق القوانين .

■ يجوز لكل لبناني يتمتع بالمؤهلات المناسبة ان يتولى

منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة الحكومة . ولا يجوز حصر حق تولّي هذه المناصب بالطائفة المسيحية المارونية والمسلمين الشيعة والمسلمين السنّة . كما يجوز لكل لبناني أن يتولّى أية وظيفة قيادية عليا أو وظيفة عادية في جميع مؤسسات الدولة إذا كانت مؤهلاته وكفاءاته مناسبة لتلك الوظيفة . ولا يجوز إطلاقاً جعل وظيفة من الوظائف العامة حكراً على طائفة بعينها .

■ ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب في استفتاء عام .

■ ينتخب رئيس الوزراء من قبل مجلس النواب .

■ تأليف الحكومة يتم من قبل رئيس الوزراء بعد انتخابه من قبل مجلس النواب .

■ تعرض الوزارة على مجلس النواب لنيل الثقة .

■ لا يجوز الجمع بين النيابة والوزارة ، وكل نائب يتولى منصباً وزارياً فإنه يفقد صفة النيابة حكماً ، ولا يستردها بعد إقالته او استقالته او استقالة الوزارة .

■ يجب التحقق بواسطة هيئة قضائية عليا من ملكية وثروة رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء والوزراء ، والنواب ، وموظفي المراكز القيادية العليا في الدولة ، وزوجاتهم وأولادهم وآبائهم وأمهاتهم ، قبل تولي المسؤولية وبعد خروجهم منها ، وذلك منعاً لاستغلال تولّي المسؤولية في المنفعة الخاصة .



٣ - في السلطة التشريعية

■ وضع قانون للانتخاب يضمن التمثيل الصحيح لجميع الشعب ، ويضمن أقصى درجة من حرية الاختيار ، وتحرير إرادة المواطن من التزوير والإرهاب والابتزاز .

■ لبنان دائرة انتخابية واحدة . ويمكن اعتماد نظام المحافظة بصورة مؤقتة لمدة دورة انتخابية واحدة .

■ إنشاء مجلس شيوخ .

■ اعتماد مبدأ الاستفتاء الشعبي العام في القضايا المصيرية .

إن القضايا المصيرية في الشأن الداخلي والشأن الخارجي تمس حياة ومصلحة ومصير كل مواطن في الجيل الذي يعاصر القضية وفي الأجيال المقبلة . وهذا النوع من

القضـايا اخـطر من ان يوكـل امـر البت فيـه الى السلطة التنفيذية أو الى مجلس النواب ، لأن سلطة الحكومة ورئيس الجمهورية ووكالة النواب لا تشمل امثال هذه القضـايا ، ولذا فلا بـد من اعتماد مبـدأ الاستفتاء الشعبي العـام في انتخاب رئيس الجمهورية وسائر القضايا المصيرية .



٤ ـ في السلطة القضائية

أ ـ وضع واستصدار القوانين والقواعد والضمانات اللازمة لتحقيق العدالة بين المتخاصمين . وضمان استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية وعصمته من جميع المداخلات لمحاولة التأثير عليه بما يؤثر على إحقاق الحق .

ب ـ وضع واستصدار قانون بأصول محكمة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء .

ج ـ دعم المحاكم الشرعية والروحية ومراكز الإفتاء للمسلمين والمسيحيين بما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمات القضاء وفقاً للتشريع الديني فيما يتعلق بالأحوال الشخصية لأتباع كل مذهب .

د ـ إنشاء المحكمة الدستورية العليا التي تراقب دستورية القوانين .

هـ ـ إصدار قانون جديد للجنسية تُحَل فيه جميع مشاكل التجنس الحالية (قضايا المكتومين على اختلافها) ويتوافق وأماني اللبنانيين .



٥ ـ السياسة الخارجية والدفاعية

■ المبدأ الأساس في سياسة لبنان الخارجية هو مبدأ « عدم الإنحياز الى الشرق أو الى الغرب » وعلاقات لبنان بالدول الأجنبية ـ خارج محيطه ـ ونشاطه الدولي ، وموقفه من القضايا الدولية يجب ان تبنى على هذا الأساس المبدئي .

ويبنى على هذا :

أ ـ ان لبنان يجب ان يساند قضايا الحرية والإستقلال في مواجهة القوى الاستعمارية الشرقية والغربية .

ب ـ وأن لبنان يجب أن يدعم حركة عدم الانحياز ويتعاون مع الدول الأخرى لجعل هذه الحركة قوة فاعلة

تمثل القوة الثالثة في العالم في مواجهة هيمنة القوى العظمى على دول وشعوب العالم الثالث .

ج ـ إن القوى العظمى تعمل على ان تجعل كل شعب من شعوب العالم الثالث ينظر الى مشاكله الخاصة في السياسة والأمن والتنمية والاقتصاد وغيرها نظرة منفصلة عن مشاكل الشعوب الأخرى ، وذلك لتستفرد الدول العظمى كل شعب وكل دولة على حدة . وبذلك يسهل عليها التغلب على كل شعب بمفرده ، وتستلحقه وتستعمره .

إن على لبنان ان يرفض هذه النظرة في سياسته الخارجية وعلاقاته الدولية ، وفي سياساته الداخلية المرتبطة بهذا الحقل ، لأن مشكلات شعوب العالم الثالث متواصلة متشابكة ، ومصلحة كل شعب منها مرتبطة بمصلحة الشعوب الأخرى وخاصة تلك التي تعيش في منطقة إقليمية واحدة ، او تتمتع بميزات استراتيجية ، او تنتج مادة او اكثر من المواد الخام .

■ ومن هذا المنطلق فإن المبدأ الأساس في سياسة لبنان الدفاعية يجب ان يكون موقف العداء لإسرائيل

ومقاومتها الشاملة . وهذا يرتكز على المقولات التالية :

أ ـ إن العداء بين لبنان وإسرائيل ، والعداء ـ في الدائرة الأوسع ـ بين العرب وإسرائيل والعداء ـ في الدائرة الأكثر سعة ـ بين المسلمين واسرائيل ، ليس عداءً بالمعنى المألوف للكلمة ، يقوم على اختلاف في النظرة السياسية والمصالح السياسية فحسب أو ينبع من كراهية عرقية .

إن العداء مع اسرائيل عداء وجود وتناقض وجود ، ومن ثم فهو عداء لا يمكن حله بالوسائل السياسية .

إن إسرائيل تعبير عن حركة الصهيونية العالمية . واسرائيل كيان مغتصب لفلسطين ، وهو كيان استيطاني توسّعي ، تعمل الصهيونية العالمية بواسطته ومن خلاله لتحقيق حلم اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل . وهي مستمرة في تحقيق مخططها هذا .

وإسرائيل هي أداة الاستعمار الجديد في العالم العربي والإسلامي ، تريد تدميرهما ، والتحكم بهما ، ونهب خيراتهما ، وتحريف وتزوير ومن ثم إفساد ثقافتهما ، والحيلولة دون إعادة تكوين حضارتهما ، وتريد جعل العرب والمسلمين ملحقاً للغرب في السياسة والاقتصاد

والثقافة ، وجميع وجوه الحضارة . ومن هنا فان التزام لبنان بالقضية الفلسطينية ليس لمجرد التضامن مع الشعب الفلسطيني ، وإنما من منطلق أنها قضية لبنانية بقدر ما هي قضية فلسطينية وبقدر ما هي قضية عربية وإسلامية .

ولذلك فلا يمكن ان توجد صيغة للاعتراف بإسرائيل والصلح معها . ولا يجوز السعي إلى إنهاء حالة العداء لإسرائيل والصلح معها والاعتراف بها . وكل ما يسمى « مشاريع السلام » ما هو في الحقيقة الا سعي وراء الأوهام ، ومشاريع « استسلام » لا يجوز السير فيها والعمل لها بوجه من الوجوه .

وبناء على هذا فمن بديهيات القول ان التعامل مع إسرائيل محرم بكل وجه من الوجوه سياسياً وعسكرياً ، وأمنياً ، وثقافياً ، واقتصادياً ، وسياحياً ، وغير ذلك .

وبناء على هذا فلا يجوز للبنان ان يدخل في أية مفاوضات او تسوية مع اسرائيل لأنه لا يملك اي حق للتصرف بهذه القضية .

ب ـ المقاومة الشاملة ضد إسرائيل تعبوياً وسياسياً وعسكرياً مبدأ ثابت لا محيد عنه . ويجب ان تكون هذه

المقاومة عـلى كل صعيـد ، ومن ذلك تكثيف الجهـود مع الـدول الأخـرى لـطرد إسـرائيـل من الأمم المتحـدة ومن المؤسسات الدولية الأخرى .

ج ـ وعلى هذا فيجب اعادة بناء الجيش اللبناني على أسـاس هذه العقيـدة والحقيقة المـطلقـة في تكـوين لبنـان وكيانه . ويجب ان تكون ثقافة الجيش وتوجيهـه وتسليحه مبنية على هذه العقيدة .





للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

٦ ـ في البناء الاجتماعي والاقتصادي والتنموي

■ الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وهي المركز الذي ينمّي المواهب الإنسانية في المُواطن ، ويركز شخصيته على أساس أخلاقي سليم ولذا فان على الدولة ان تُعنى بحماية الأسرة بإنشاء المؤسسات التي تساعدها على النمو والاستقرار والازدهار . ومن اهم الضمانات لنجاح الأسرة واستقرارها وازدهارها التجانس العقائدي والروحي بين أعضائها .

■ يجب الحرص في بناء الدولة ومؤسساتها وأجهزتها على أن تهيّء للمواطن اقصى ما يمكن من ضمانات العمل والطبابة والتعليم .

■ على الدولة أن تعتمد سياسة إنمائية شاملة تقوم على التخطيط الواعي وتهدف الى تأمين قاعدة انتاجية زراعية

وصناعية متينة للاقتصاد وتأخذ بالاعتبار أولوية إنماء المناطق المتخلفة ، وتجهيزها بالمرافق والخدمات الأساسية . ويُلحظ في سياسة الانماء :

أ ـ أن تكون متكاملة مع السياسيات التنموية في الدول العربية .

ب ـ أن تقوم على مبدأ المحافظة على البيئة الطبيعية وسلامتها من التلوث . ولذا فيجب منع كل نشاط يؤدّي الى تلوث البيئة وتخريبها .

■ في صميم سياسة الدولة الإنمائية والاقتصادية تنمية الروح التعاونية ، والعمل على إنشاء المجتمع التعاوني ، وتشجيع ودعم كل نشاط اقتصادي لا يقوم على الربا .

■ تشجيع الحركة النقابية، وانشاء النقابات لجميع قطاعات العمل ، ودعمها في جميع الميادين .

■ يجب العمل فوراً على اتخاذ جميع التدابير والخطوات لتمكين المهجرين من العودة الى مساكنهم ومراكز عملهم في المناطق التي هجّروا منها منذ بداية الأحداث عام ١٩٧٥ وحتى الآن ، وذلك لأن حق المواطن

في الإقامة والعمل حيثما يشاء في وطنه لبنـان حق لا يمكن نقضه .

■ إطلاق سراح جميع المخطوفين وحلّ قضيتهم .

والحمد لله رب العالمين

محمد مهدي شمس الدين

مساء يوم الأربعاء ٢٣ رمضان ١٤٠٥
الموافق ١٢/٦/١٩٨٥





umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research


umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research



للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research


umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

طبع على نفقة جماعة من المؤمنين

يوزع مجاناً

